مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

أبعاد مختلفة للعلاقات بين طهران وبكين

الكاتب: محمد مهدى مظاهرى

المصدر: موقع "الدبلوماسية الإيرانية"، نُشر بتاريخ، 25 تموز 2025

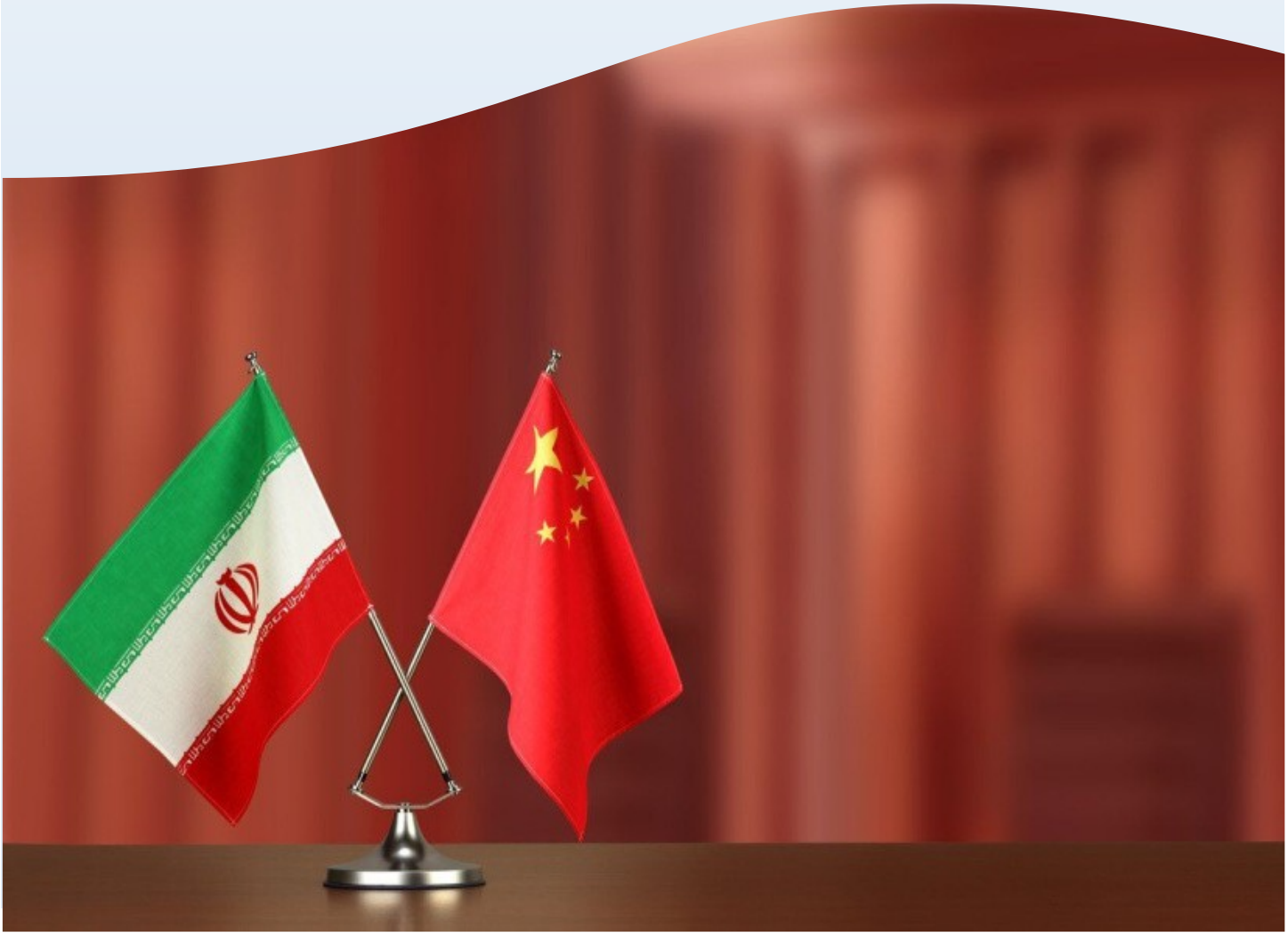

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز و إنما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

https://t.me/manbarcenter

07816776709

أبعاد مختلفة للعلاقات بين طهران وبكين

الكاتب: محمد مهدى مظاهرى

المصدر: موقع "الدبلوماسية الإيرانية"، نُشر بتاريخ، 25 تموز 2025[1].

تتضمن العلاقات بين طهران وبكين مخاوف كثيرة، وفرص تعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة، بالإضافة إلى تحديات تتعلق بالعقوبات والاعتماد المتزايد.

اتخذت العلاقات بين جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية الصين الشعبية أبعاداً مختلفة في السنوات الأخيرة، مع تصاعد العقوبات الغربية على إيران.

لطالما تأثرت هذه العلاقات، القائمة على مصالح استراتيجية واقتصادية مشتركة، بالديناميكيات الإقليمية والدولية، ودخلت مرحلة جديدة في الفترة التي أعقبت هجوم إسرائيل على إيران في حزيران من العام الجاري.

من وجهة نظر إيران، تتمثل أهم المخاوف في العلاقات مع الصين في تقليل الاعتماد على عائدات النفط وتنويع الاقتصاد عبر الصادرات غير النفطية، وجذب الاستثمارات الأجنبية في البنية التحتية والصناعات الحيوية، والالتفاف على العقوبات الغربية أحادية الجانب. إذ تبحث إيران عن شريك قوي قادر على تقديم الدعم في مجالات التكنولوجيا والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية. كما أن الدعم السياسي الصيني في المحافل الدولية، خاصةً في مواجهة الضغوط الغربية، يُعد أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لإيران، فيما يمثل توسيع التعاون الدفاعي والأمني مصدر قلق آخر لإيران في هذا الصدد.

من ناحية أخرى، يتمثل الاهتمام الرئيسي للصين تجاه إيران في تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة غرب آسيا لضمان استمرار إمدادات الطاقة والحفاظ على طرق التجارة الدولية.

[1] ابعاد گوناگون روابط تهران و پکن
http://irdiplomacy.ir/fa/news/2034171/%D8%AF%D8%BA%D8%AF%D8%BA%D9%87-%D9%87%D8%A7%DB%8C-%D9%85%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%88%D8%AA-%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%88-%DA%86%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%87%D8%A7%DB%8C-%D9%87%D9%85%DA%A9%D8%A7%D8%B1%DB%8C-%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88-%DA%86%DB%8C%D9%86

بصفتها أكبر مستهلك للطاقة في العالم، تحتاج الصين إلى استيراد النفط والغاز من إيران كمصدر مُستدام، كما أن مبادرة "حزام واحد، طريق واحد"، التي تقع إيران في مسارها، تكتسب أهمية جيوستراتيجية بالغة بالنسبة لبكين.

في هذا السياق ترغب الصين في ان تكون لها علاقات مستقرة مع جميع الأطراف الإقليمية لضمان مصالحها الاقتصادية والجيوسياسية وتجنّب أي توتر عسكري قد يُعرّض طرق تجارتها واستثماراتها للخطر. كذلك، فإن الحفاظ على التوازن في العلاقات مع الدول الأخرى في المنطقة، وخاصةً الدول العربية وحتى النظام الإسرائيلي، يُعد أمراً بالغ الأهمية للصين لكي تتمكن من لعب دور الوسيط المحايد والفعّال.

على الرغم من الاختلاف النسبي في الاهتمامات المذكورة أعلاه، تتمتع العلاقات الإيرانية الصينية بإمكانيات كبيرة للتطوّر. وقد فتحت وثيقة التعاون الشامل بين البلديّن، الممتدة لخمسة وعشرين عاماً، آفاقاً جديدة في مختلف المجالات. وتشمل هذه الفرص:

اقتصادياً وتجارياً

بصفتها من أكبر الدول المُنتِجة لاحتياطيات النفط والغاز في العالم، تتمتع إيران والصين، بصفتها أكبر مُستهلك للطاقة، بتكامل اقتصادي طبيعي. فإلى جانب النفط والغاز، تتمتع إيران بإمكانيات كبيرة لتصدير المنتجات غير النفطية إلى الصين واستيراد التكنولوجيا والسلع الصناعية منها. ويمكن لمنتجات الصُلب والحديد، والمنتجات القائمة على المعرفة، مثل تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية، والتي تُعتبر من القدرات العلمية الإيرانية، بالإضافة إلى الحِرف اليدوية والسِّجاد اليدوي الإيراني الشهير، أن تجد أسواقاً مُحددة في الصين.

البنية التحتية والتنمية

يمكن للاستثمار الصيني في مشاريع البنية التحتية الإيرانية، بما في ذلك النقل (السكك الحديدية والطرق والموانئ)، والطاقة (محطات الطاقة والمصافي)، والاتصالات (تطوير تقنية الجيل الخامس)، أن يُسهم بشكل كبير في التنمية

الاقتصادية الإيرانية. تشمل هذه الفرص استكمال مشروعيّ السكك الحديدية بين الشرق والغرب والشمال والجنوب في إيران، وتطوير ساحل مكران وميناء جاسك، ومكافحة التصحّر، والمساعدة في تطوير الزراعة المستدامة.

الجغرافيا السياسية والإقليمية

تسعى إيران والصين إلى بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب وإلى الحد من الأحادية الأمريكية. وقد أتاحت عضوية إيران في منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس فرصاً جديدة للتقارب السياسي والأمني بين البلديّن.

ومع ذلك، فإن وجود الفرص المُتاحة والظروف المهيأة لا يعني بالضرورة تشكيل وتحقيق التعاون بين إيران والصين في مختلف المجالات، حيث توجد أيضاً العديد من التحديات على طريق هذا التعاون.

العقوبات الغربية

يُعد استمرار العقوبات الأمريكية والغربية على إيران وتشديدها أهم عقبة أمام تطوير العلاقات بين طهران وبكين، مما يجعل الشركات الصينية الكبرى تتردد في التعاون مع إيران، ويؤدي ذلك -بشكل عام- إلى تعاون محدود مع شركات أصغر وغير حكومية أو من خلال اعتماد آليات أكثر تعقيداً.

في هذا الصدد، بلغت حصة إيران من إجمالي التجارة الخارجية للصين في عام 2024، ما نسبته 0.02% فقط (عُشرَيْن من المائة) (بانخفاض قدره 9% عن العام السابق)، بينما بلغ حجم العلاقات التجارية للصين مع العالم 61 تريليون دولار هذا العام، وزادت تجارتها العالمية مع باقي الدول بنسبة 7٪.

اختلال الميزان التجاري

تُشكِّل المواد الخام والأساسية (مثل النفط الخام ومنتجات البترول، وبوليمرات الإيثيلين، وغيرها من المنتجات البتروكيماوية، وخام الحديد والمعادن الأخرى، والمنتجات الزراعية والفواكه المُجففة)، جزءاً كبيراً من صادرات إيران إلى الصين. وعلى العكس من ذلك، فإن صادرات الصين إلى إيران تمنح البلاد اليد العليا من حيث كمية ونوعية السلع المُصدَّرة (مثل الآلات والمعدات الصناعية، والمركبات وقطع غيار

السيارات،والمعدات الإلكترونيةوالاتصالات، والمنتجات البلاستيكية، والحديد والصُلب، والأجهزة المنزلية، والمنسوجات والملابس).

وفقاً لإحصاءات الجمارك الصينية، بلغ حجم التجارة بين إيران والصين خلال عام 2024 حوالي 13.4 مليار دولار، منها 8.9 مليار دولار صادرات صينية إلى إيران و4.4 مليار دولار واردات الصين من إيران. تُظهر هذه الأرقام أن الميزان التجاري يميل بقوة لصالح الصين.

على الرغم من أن النظر في صادرات إيران النفطية يُخفِف من هذا الخلل إلى حدٍ ما، إلّا أن مبيعات النفط الخام على المدى الطويل تُعتبر مشكلة خطيرة أخرى، وقد يؤدي هذا الخلل الكمي والنوعي إلى اعتماد إيران اقتصادياً على الصين على المدى الطويل، مما يقلل قدرتها التفاوضية في المفاوضات السياسية ويزيد من نفوذ الصين الاستراتيجي وهيمنتها على إيران.

القضايا الإقليمية والجيوسياسية

نظراً لمصالحها الواسعة في منطقة غرب آسيا، تسعى الصين دائماً إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع جميع دول المنطقة، ولا تميل إلى الانحياز علناً إلى أي طرف من أطراف الصراعات الإقليمية. لم يتمكن هذا النهج من تلبية توقعات إيران في المراحل الحرِجة.

العقبات الداخلية في إيران

تُعتبر البيروقراطية المُعمّقة، وضعف قواعد وشروط جذب الاستثمارات الأجنبية، وانعدام الشفافية أحياناً في تنفيذ المشاريع، جميعها عوامل تُبطئ عملية التعاون مع الصين. كما أن تغيير نهج السياسة الخارجية بعد كل تغيير حكومي، وعدم استقرار الإدارة، يُشكّلان عائقاً كبيراً أمام تنفيذ الاتفاقيات والاستغلال الأمثل لإمكانات التعاون الثنائي، مما يُشكِّل تحديات جوهرية لمستقبل هذه العلاقات.

حياد الصين المتعمد

هجوم إسرائيل على إيران، الذي استمر 12 يوماً من حزيران هذا العام، أظهر لطهران وجهاً آخر لحلفائها الشرقيين ومنظماتها الأمنية مثل منظمة شنغهاي، إذ كشف عن

تحدٍّ آخر في تطوير العلاقات مع الشرق. وقد اقترن موقف الصين من هذا الحدث بتشديد على ضبط النفس والحل السلمي للنزاعات. لم تعرب بكين (كما كان متوقعاً) سوى عن "قلقها العميق" إزاء العواقب الوخيمة للهجوم الإسرائيلي، واعتبرت هذا الهجوم مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة، وأكدت أن "لا مصلحة لأي طرف في هذا التوتر المفاجئ".

وصفت بعض مراكز الأبحاث الصينية هذا الموقف بأنه مثل "الجلوس على قمة جبل ومشاهدة النمور تتقاتل"، مما يعني في الأدبيات الصينية الحياد المتعمد في الأزمات التي تُكلِّف الصين الكثير ولاتأتي لها بفوائد نفعية.

نهج الصين الحذِر

يُظهر هذا النهج الحذِر أنه على الرغم من أن السياسة العامة لبكين تتمثل في مقاومة "الأحادية الغربية الجامحة" و"السياسات العدوانية"، فإن أولويتها في الممارسة العملية هي الاستقرار الإقليمي والحفاظ على مصالحها الاقتصادية الواسعة. ليس لدى الصين أي رغبة في الانخراط بشكل مباشر في الصراعات العسكرية الإقليمية.

خلال هجمات النظام الإسرائيلي، وما تلاها من هجمات أمريكية على إيران، برهنت بكين بوضوح على أنها لا ترغب في اتخاذ موقف استباقي أو القيام بدور عملي في إدارة القضايا العالمية والإقليمية. وخاصةً عندما يتعلق الأمر بأمريكا، فإنها تسعى بحذر إلى تعزيز مصالحها من خلال تنمية التجارة أو، في نهاية المطاف، من خلال المشاورات السرية.

العلاقات العسكرية والأمنية بين إيران والصين

في الفترة التي أعقبت وقف إطلاق النار وانتهاء الحرب، سعت إيران إلى شراء معدات عسكرية متطورة من الصين لإعادة بناء قدراتها الدفاعية. ومع ذلك، فإن تصريح البعثة الدبلوماسية الصينية لدى النظام الإسرائيلي بأن "الصين لا تُصدِّر أسلحةً أبداً إلى الدول التي تخوض حرباً، وتفرض ضوابط صارمة على تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج" يُظهر أن توقعات إيران من الصين ينبغي أن تكون أكثر واقعية، خاصةً في مجالات الدبلوماسية والوساطة.

ومع ذلك، يمكن للمصالح الاقتصادية أن تدفع الصين نحو إقامة علاقات عسكرية-أمنية محدودة مع إيران. يتطلب ذلك مزيداً من الدبلوماسية العسكرية، حيث يمكن أن تسعى الصين إلى تلبية احتياجات إيران الدفاعية دون انتهاك سياساتها بشأن تصدير الأسلحة.

خلاصة

تسعى إيران بشكل متزايد في المرحلة الراهنة إلى تعزيز علاقاتها مع الصين، بينما تُحافظ الصين على علاقات ودية مع إيران، مؤكدةً على ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية واستعادة السلام والاستقرار في المنطقة، مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع الأطراف الأخرى.

رغم الفرص الاقتصادية والبنية التحتية والجيوسياسية الفريدة، تتحرك العلاقات الإيرانية الصينية في بيئة مُعقّدة من العقوبات ومخاوف الأمن الإقليمي والاعتبارات الدبلوماسية الصينية. اعتمدت الصين نهجاً واقعياً وحذِراً يُعطي الأولوية للمصالح الاقتصادية والاستقرار الإقليمي على الانحياز المطلق لطرف معيّن.

في ظل انحياز الدول القوية والمؤثرة في العالم إلى الغرب، أو تجنّب المواجهة مع الغرب، وخاصةً الولايات المتحدة، يجب على جمهورية إيران الإسلامية أن تُولي اهتماماً متزايداً لنهج متنوع في سياستها الخارجية، بحيث لا تعتمد فقط على قوة عالمية واحادية أو ثنائية.

فيما يتعلق بالصين تحديداً، ينبغي أن تُركِّز الدبلوماسية الإيرانية النشِطة على تفعيل وثيقة التعاون الممتدة لخمسة وعشرين عاماً، إلى جانب جذب رؤوس الأموال الحقيقية، وزيادة القدرة التصديرية غير النفطية، والاستفادة القصوى من إمكانات شركات التكنولوجيا الصينية لمواكبة التطورات العالمية. وتطوير التعاون مع الصين كي تُصبح إيران جزءاً من سلسلة القيمة والتوريد الصينية من خلال إقامة وتطوير علاقات اقتصادية وطيدة، على غرار دول الخليج العربية المؤثرة الأخرى، لربط المصالح الاقتصادية للبلاد بالدعم الشامل لإيران. وفي هذا الصدد، يعتمد مستقبل

علاقات إيران مع الصين على الفهم الصحيح لتوجهات البلاد ومصالحها على الساحة العالمية، والاستغلال الأمثل للفرص في ضوء التطورات الإقليمية والعالمية المتسارعة.

***